https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Scientific Events Gate

Innovations Journal of Humanities and Social Studies

مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية

IJHSS

https://eventsgate.org/ijhss

e-ISSN: 2976-3312

عِلَّةُ إهْمَالِ بَعضِ الحَرُوفِ العَامِلَةِ فِي النَّحْو العَرَبِي

م. د. طالب حمد جكي حسين الجياشي

المديريَّة العامَّة للتَّربية في محافظة ذي قار – العراق

Taleb.Hamad1102a@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص: يهدفُ هذا البحثُ إلى تسليطِ الضَّوءِ على دراسةِ ظاهرةٍ لغويةٍ وردتْ في كتبِ النحويّين من المتقدِّمين والمتأخِّرين، في أبوابٍ متفرقةٍ من مؤلفاتِهم النَّحوية، وهي الوصول إلى علَّة إهمال الحروف العاملة في النَّحو العربيّ، ودراستها في منهج قائم على أساس بعدها الدَّلالي ومدى تأثره من معنى، بالإضافة إلى دراستها نحويًّا، وبيان علل إهمالها وفقًا لما وضعه علماءُ أصول النَّحو العربيّ واختيار ما يناسب منها من دون تعصُّب. وقد بيَّن الباحث فيه عِلَّةَ إهمالِ بعضِ الحروفِ العاملةِ في النَّحوِ العربيّ، وضوابط إعمالها. إذ شرع بتمهيدٍ ذكر فيه مفهوم العِلَّة في اللغة والنَّحو، ثم بحث في تعريف مفردة الإهمال في اللغة والاصطلاح، وتعريف مفردة الإلغاء التي رادفتها في الاستعمال النَّحوي. أشار الباحث إلى بعض الحروف العاملة، ولكنَّها قد أُهمل عملها لوجود عارضٍ ما أو عِلَّة ألغت إعمالها، مع بيان تلك العِلَّة وآراء النُّحاة في أثر وجودها، وترجيح بعضها على الآخر إنْ تعدَّدت في مسائلها النَّحويَّة. اقتصر البحث على علل إهمال الحروف العاملة بالفعل المضارع، وعلل إهمال الحروف النَّاسخة، علل إهمال بعض حروف الجر. ثمَّ خلص إلى نتائج وتوصيات ذكرها في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: الإعمال، الإهمال، الإلغاء

The Cause of the Inoperativeness of Certain Governing Particles in Arabic Grammar

Dr. Talib Hamad Jaki Al-Jiashi

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate- Iraq

Taleb.Hamad1102a@coart.uobaghdad.edu.iq

Received 04/06/2025 - Accepted 06/07/2025 Available online 15/07/2025

Abstract: This research aims to shed light on the study of a linguistic phenomenon contained in the books of grammarians of advanced and late, in separate sections of their grammatical writings, which is to reach the reason for neglecting the working letters in Arabic grammar, and study them in a curriculum based on their semantic dimension and the extent to which it is affected by the meaning, in addition to studying them grammatically,

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

and explaining the reasons for neglecting them according to what was developed by scholars of the origins of Arabic grammar and choosing what suits them without fanaticism. The researcher has shown the reason for neglecting some working letters In Arabic grammar, and the controls of its implementation. He began with a preface in which he mentioned the concept of the vowel in language and grammar, and then examined the definition of the word neglect in language and terminology, and the definition of the word cancellation that synonymous with it in grammatical use. The researcher referred to some working letters, but their work has been neglected because of the presence of an accident or a bug that canceled its implementation, with a statement of that bug and the opinions of grammarians in the impact of its existence, and the preponderance of some of them over the other if they are multiple in grammatical issues. The research was limited to the reasons for neglecting the working letters already present tense, and the reasons for neglecting the transcribed letters, the reasons for neglecting some prepositions. He then concluded with the results and recommendations mentioned in the conclusion of the research.

Keywords: Activation, Neglect, Cancellation.

المقدَّمة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي مع شيء من التحليل في بعض مسائله النَّحويَّة، فوزِّع البحث على تمهيد بيَّن فيه مفهوم العِلَّة النحويَّة، وأصنافها، وأربعة مباحث، الأوَّل منها مختصٌّ بتعريف مصطلح (الإهمال) وضوابط إعمال الحروف، وما جاء من مصطلحات استعملت مرادفة له في شتَّى الكتب النَّحويَّة، وكان ذلك لبيان ما يترتب على الإهمال من معنى جديد يؤول إليه الكلام. والثَّاني في علل إهمال الحروف العاملة بالفعل المضارع، ومنها الحروف النَّاصبة للفعل (أنْ المصدريَّة، وإذن)، وعلل إهمال بعض الحروف الجازمة للفعل (لم، وإنْ الشرطية). والثَّالث في علل إهمال الحروف النَّاسخة، ومنها: بعض الأحرف المشبَّهة بالفعل، والمشبَّهات بـ(ليس)، ولا النَّافية للجنس. والرَّابع في علل إهمال بعض حروف الجر(مِن، والباء، ورُبَّ، والكاف). ثم انتهى البحث بخاتمة بيَّن الباحث فيها أهم ما توصل إليه من نتائج، وخلاصة ما تطرق إليه في متن البحث. وأهمها: إنَّ إهمال الحروف العاملة وإعمالها في اللغة العربية عائدٌ إلى أصول نحويَّة وضعها النحاة في مصنفاتهم قديمًا وحديثًا، ومنها: إنَّ بعض الحروف لا تعمل إلَّا ما كان مختصًّا منها بفعل أو باسم، أمَّا إذا كان غير مختصٍّ، فلا يعمل البتة. وكلُّ ما جاء مختصًّا من الحروف كان عاملًا.

ولكن بعض الحروف جاء مخالفًا لهذا الأصل، فقد ورد مهملًا في شواهد نحويَّة، وتعددت علل إهماله، فكانت علّة الإهمال إمَّا لكونها لغة بعض العرب، وإمَّا لكونها ضرورة شعريَّة، وإمّا لتقَارض اللفظين في الأحكام، فيعطى الحرف حكم حرف آخر لاشتراكهما في المعنى الواحد. وانتهى البحث بقائمة سرد المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث، للكشف عمَّا يؤول إليه البحث من حقائق ومصاديق.

ولم تكن هذه الدراسة الأُولى من نوعها، وإنَّما سبقتها دراسات شابهتها أو قاربتها في العنوان، فهناك بحث بعنوان (علَّة إهمال الحرف العامل في النحو العربي) للباحثة منيرة بنت محمود الحمد، نشر في مجلَّة جامعة الملك سعود، م 22،

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

2010م– 1431هـ. أفاد الباحث كثيرًا في الأخذ منه، ولكنه زاد عليه ممّا تيسر له من علم جراء البحث في أمَّات الكتب النَّحوية.

هذا ومن الله التوفيق.

التمهيد

ترد مفردة العِلَّة **في اللغة** على معانٍ مختلفة يحكمها السياق، فقد تأتي بمعنى المَرض، وصاحبُها مُعْتَلٌّ. وتأتي بمعنى الحَدَثُ الذي يَشْغَلُ صاحبه عن وجههَ. وتأتي أيضًا بمعنى السبب، فيقال: وهذه عِلَّةٌ لهذا، أي: سببٌ (Al-Khalīl Ibn Aḥmad, 2003, 3/220, Ibn Manẓūr, 2005, 3/2741). والمعنى الأخير هو الأقرب إلى ما نقصده في هذه الدراسة.

أمَّا **في النَّحو** فهي تفسير الظَّاهرة اللغويَّة، والنّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويَّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنيَّة الصِّرف. ولها ارتباط بالأصل؛ لأنَّ ما جاء على الأصل لا يسأل عن علَّته.

وبقي أنْ نذكر أنَّ العرب قد نطقت على سجيَّتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُه وإنْ لم ينقل عنها، ولكنَّ النُّحاة وضعوا عللًا من عندهم، فإن كان أحدهم أصاب العلَّة فهو الذي التمسه، وإنْ لم يكن ذلك، وإنَّما هناك عِلَّة غير ما ذكر، فالذي ذكره محتملٌ أنْ يكون علَّةً، فإن سنح لغيره عِلَّة لما علَّلَه من النَّحو تكون أليق ممَّا ذكر بالمعلول جاء بها.

وممّا يبدو أنَّ النُّحاة كانوا يرون أنَّ ما ركز في نفوس العرب شيء، وما جاءوا به شيء آخر، فإنَّ الذي قام في نفوس العرب سليقةٌ ومَلَكَةٌ، والذي جاء به النُّحاة تجريدٌ وصنعةٌ ومحاولةُ وصفٍ لهذه السليقة والمَلَكَة (Tmmām Ḥssān, 2009, 161-162). وقد صُنِّفت العِلَّة على ثلاثة أصناف:

1- العِلَّة الأولى: وهي التي يمكن أنْ يقال فيها: إنَّها علامة تلاحظها الدراسة الوصفيَّة لظواهر اللغة، كتعليل رفع الفاعل بأنَّه فاعل، ونصب المفعول به بأنَّه مفعولٌ به. وقد يطلق على هذا الصنف أيضًا اسم العلَّة التعليميَّة، ولو وقف النُّحاة عندها لكان عملهم بعيدًا عمَّا يجيء به أحيانًا من تكلّف.

2- العِلَة الثانية: وتكون عند تجاوز النَّحوي العِلَّة الأولى في التماس الأسباب، كأن يسأل: لماذا رفع الفاعل، ونصب المفعول به؟ ثم يذهب إلى أنَّ ذلك كان للفرق بينهما، حتى يتبيَّن وجه المعنى.

3- العِلَّة الثالثة: وتكون عندما يتعدّى النَّحوي إلى ما هو أكثر إغراقًا في التعليل، فيسأل: إذا كان الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا للفرق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس، فينصب الفاعل، ويرفع المفعول به؟ فيهتدي إلى أنَّ الفتح خفيف، والضم ثقيل، والمفعول به أكثر عددًا من الفاعل في كلام العرب؛ فوضعوا الخفيف للكثير، والثقيل للقليل (Muḥammad Khayr Al-Ḥalawānī, 2011, 105-107).

تلك هي أقسام العلل التي يلتزمها أغلب النحويّين المحدثين، وقد لا يتعدُّون العِلَّة الثَّانية في بعض الأحيان، ولكنَّنا قد نجدها في كتب القدماء على غير هذا التقسيم، فهي عندهم على صنفين، عِلَّة تطَّرِدُ على كلام العرب، وتنساق إلى قوانين لغتهم، وهي أكثر استعمالًا عندهم وأشدّ تداولًا، وتكون واسعة الشُّعَب، إلَّا أنَّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا: عِلَّة سماع، تشبيه، استغناء، استثقال، وفرق، وتوكيد، وتعويض، ونظير، ونقيض، وحمل على المعنى، ومشاكلة، ومعادلة، وقرب ومجاورة، ووجوب، وجواز، وتغليب، واختصار، وتخفيف، ودلالة حال، وتحليل، وإشعار، وتضاد، وعلَّة أولى. أمَّا الصنف الثَّاني فيسمَّى عندهم عِلَّة العلَّة، وهذا الصِّنف لا يكسبنا أن نتكلَّم كما تكلَّمت العرب، وإنَّما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبيَّن به فضل هذه اللغة على غيرها (Alssīwṭy, 2006, 71-73) ، ويرى ابن جني

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

تسمية الثانية بعِلَّة العلَّة إنَّما هو تجوّز في اللفظ، فأمَّا الحقيقة فإنَّه شرح وتفسير وتتميم للعلَّة (Ibn Jnnī, D. T, 1/173) ، ويقسِّمها الزجَّاجي إلى تعليميَّة، وقياسيَّة وجدليَّة (Alzjjājy, 64) ، وعند السيوطي: العلَّة البسيطة، والعلَّة المركَّبة (Alssīwṭy, 2006, 75).

ومن هذه الأصناف التي وضعها النحَّاة، استنبطوا أسباب إهمال عمل بعض الحروف العاملة في النحو العربي.

المبحث الأوَّل: (التَّعريف بمصطلح الإهمال، وضوابط إعمال الحروف)

أوَّلًا: التَّعريف بمصطلح الإهمال

الإهمال في اللغة: ذكر الخليل (ت175هـ) أنَّ الهَمَلَ بمعنى السُّدى، وما ترك اللهُ النَّاسَ هَمَلًا، أي: سُدىً بلا ثَوابٍ وبلا عِقَابٍ. وإبلٌ هَواملٌ، أي: مُسَيَّبةٌ لا تُرْعَى. وأمرٌ مُهْمَلٌ، أي: متروك (Al-Khalīl Ibn Aḥmad, 2003, 4/324).

وقال ابن فارس (ت395هـ): "(همل): الهاء، والميم، واللَّام: أصلٌ واحد. أهْمَلْتُ الشّيءَ، إذا خلَّيتَ بينه وبينَ نَفْسِهِ" (Aḥmad Ibn Fāris, 2002, 6/67).

وذكر ابن منظور (ت 711هـ): أهمل أمره: لم يحكمه. وفي الحديث: في الهَمُولة: الرَّاعية كذا من الصَّدَقة، يعني التي قد أُهمِلَت ترعى. والهَمَل، والمُهْمَل مِنَ الكلام: خِلاف المستعمل(Ibn Manẓūr, 2005, 4/4163-4164) **أمَّا في الاصطلاح:** فالإهمال بمعنى التَّرك، إذ استعمل في تعطيل العوامل المتنازعة في باب التَّنازع، ويطلق أيضًا على تعطيل عمل إنَّ في حالة تخفيفها، كما يطلق على كلِّ ما من شأنه أن يعمل فيما بعده، ولكن لم يعمل لعلَّة، كاتّصال (ما) بـ (إن) وكفِّها عن العمل (Muḥammad Samīr Najīb Allbydy, 1985, 236).

استعمل النُّحاة مصطلح (الإهمال)، ورافقته تسميات مرادفة له، منها الإبطال، ومنع العمل، والكفّ عن العمل، وكلّها كانت مختصَّة بإهمال عمل العامل، ولكنَّهم لم يحدُّوه مثلما حدّوا الإلغاء، وهو متقدم على علة معموله حين يعرض له ما يمنعه من العمل، أو يكفُّه عنه (Alṣṣaymry, 1982, 1/214, Ibn ʻAqīl, 2009, 1/300, Al-Zamakhsharī D. T, 1/851-853).

أمَّا الإلغاءُ: فهو في اللغة مأخوذٌ من (لغي)، فتقول: ألغيتُ هذه الكلمة، أي: رأيتها باطلًا، وفضلًا في الكلام وحشوًا، وكذلك ما يلغى من الحساب(Al-Khalīl Ibn Aḥmad, 2003, 4/92)

وبيَّن ابن فارس أنَّ اللّامَ والغينَ والحرفَ المُعتلَّ أصلانِ صحيحان، أحدهما يدلُّ على الشَّيءِ الذي لا يعتدُّ به، والآخر على اللهج بالشَّيء(Aḥmad Ibn Fāris, 5/255)

أمَّا ابن منظور فقد ذكر أنَّ اللَّغو، و اللَّغا: السَّقْط وما لا يعتدّ به من كلام وغيره، ولا يحصل منه فائدة ولا نفع، وكلُّ ما أُسقط فلم يعتد به مُلْغَىً (Ibn Manẓūr, 2005, 4/3584).

وأمَّا الإلغاء في الاصطلاح: فهو عند النحويّين: ترك العمل في اللَّفظ والمعنى لا لمانع، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فليس ل(ظننت) عمل في (زيدٌ قائمٌ)، واختصَّ الإلغاء بأفعال القلوب المُتصرِّفة، أمَّا غير المتصرِّفة فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق، فهو عند النُّحاة ترك عمل هذه الأفعال لفظًا لا محلًّا وجوبًا، وممَّا يشبه أفعال القلوب كأفعال التحويل في مجرَّد نصب جزئي الاسميَّة لا في خواصِّها من الإلغاء والتعليق، نحو: اتخذ وصيَّر وشعر وتوهَّم...، وحينئذ للمعترض أن يبين وصفًا آخر، وعلى المُستدل أن يُبطل عِلَّة العمل، وإلَّا لما ثبت الحصر الذي ادّعاه، أو إبطال علّية بعض الأوصاف، ويكفي في ذلك أيضًا الظنّ، و ممّا يماثل ذلك ينصب ثلاثة مفاعيل حين تغيّر من صدر جملتها (Althāwny, 1996, 1/256, Allbydy, 1985, 204).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

وأمَّا التعليق فهو مأخوذٌ من قولهم: (امرأة معلَّقة)، أي: مفقودة الزوج، فتكون كالشيء المعلَّق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر التزوّج. فالفعل يكون معلَّقًا ممنوعًا عن العمل لفظًا عامل معنى وتقدير. فالتّعليق في النَّحو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له الصدارة في الكلام بعده. كـ (ما) النافية، ولام الابتداء، والاستفهام، إذ تقول: علمت ما محمّدٌ مسافرٌ، وعلمت لَمحمّدٌ مسافرٌ، وعلمتُ أيُّهم أبوكَ (Alssāmrā'y, 2010, 2/28, 32).

وفرَّق الجَّامي بين الإلغاء والتعليق من وجهين، أحدهما: أنَّ الإلغاء جائز لا واجب، وأمَّا التَّعليق فهو واجب. والوجه الآخر: أنَّ الإلغاء إبطال العمل في اللَّفظ والمعنى، والتَّعليق إبطال العمل في اللَّفظ من دون المعنى (Nūr Al-Dīn ʻAbd Al-Raḥmān Al-Jāmī, 1983, 2/282). وقد أطلق على إهمال عمل بعض الحروف، ومنها (إذن) النَّاصِبة للمضارع ، إذا كانت متوسَّطة بين متلازمين كالمبتدأ والخبر نحو قولنا: في جواب (يزورك زيدٌ)، (زيدٌ إذن استقبله) أو ما كان أصلُه مبتدأً وخبرًا، نحو (إنّي إذن استقبله)، وكذلك حين يكون الفعل منفصلًا منها بغير قسم (إذن أنا استقبله) (Ibn Al-Nāẓim, D. T, 670-671). ويطلق أيضًا على (إلّا) في الاستثناء إذا تكرَّرت لقصد التَّوكيد في البدل نحو: (ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ إلّا أخيكَ)، أو في العطف (قام القومُ إلّا زيدًا وإلّا عمرًا) (Ibn ʻAqīl, 2009, 2/162-163).

والذي يبدو أنَّ استعمال مصطلح الإهمال هو الأنسب؛ لأنَّه يحمل المعنى اللُّغوي الدَّقيق الذي ينطبق على إهمال الحروف في كثيرٍ من مواضعها، فضلًا عن كثرةِ استعماله وشيوعه عند النَّحويين، ولاسيَّما في باب الحروف، فقد يترك عمل الحرف لعلَّة معيَّنة أو لغير علَّة كما ذهب إلى ذلك بعض الكوفيّين، أمَّا الإلغاء فلا يقع إلَّا لعلَّة ما كانت سببًا في إبطال عمل الحرف. ولكن بعض النحويّين جعلوا المصطلحين مترادفين في المعنى فلم يفرقوا بينهما، وهذا ما وجدناه شائعًا في كتبهم النحويَّة.

ثانيًا: ضوابط إعمال الحروف

من الأصولِ النَّحويَّة الَّتي وضعها النُّحاة لإعمال الحروف في العربيَّة أنَّه لا يعمل منها إلَّا ما كان مختصًّا بالدخول على الفعل أو على الاسم، إذ قال ابن الأنباري(ت577هـ) موضِّحًا: "أنْ قال قائلٌ : لِمَ وجب أنْ تعمل (أنْ، ولن، وإذن، وكي) النَّصبَ؟ قيل: إنَّما وجب أنْ تعمل لاختصاصها بالفعل" (Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, 1999, 233).

ويُعلِّل ابن يعيش (ت643هـ) عمل حروف الجزم: (إنْ الشَّرطيَّة، ولم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النَّاهية بقوله: " فهذه الأصول في عمل الجزم، وإنَّما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحرف إذا اختصَّ عمل في ما يختصُّ به" (Ibn Yaʻīsh, D. T. 7/40). أمَّا غير المختصّ فحقّه الإهمال، يقول الورَّاق (ت325هـ) موضحًا: "واعلم أنّ الأقيس في(ما) أن لا تعمل شيئًا، وإنَّما كان الأقيس فيها هذا؛ لأنَّها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليها، وإنَّما يعمل العامل في الجنس، إذا استبدّ به، دون غيره، وهذا أصلٌ في العوامل، و(ما) في هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال" (Abū Al-Ḥasan Muḥammad Ibn Allāh Alwrrāq, 1999, 257). من هذا يتبين أنَّ إعمال الحروف المختصّة هو الشَّائع في اللغة العربيَّة، وأغلب ما جاء منها كان عاملًا، وخالف هذا الأصل بعض الأحرف المختصّة التي جاءت مهملة وهي قليلة، وإنَّ علَّة الإهمال تكمن في أمورٍ أبرزها إمّا لغة لبعض العرب، وإمَّا ضرورة شعريَّة، وإمَّا لتقارض اللَّفظين في الأحكام، أو هي من باب التَّضمين حسب ما يراه بعض اللُّغويّين.

المبحث الثَّاني: علل إهمال الحروف العاملة بالفعل المضارع.

أوَّلًا: علَّة إهمال بعض الحروف النَّاصبة للفعل: (أنْ المصدريَّة، و إذن)

أ: علَّة إهمال (إن) المصدريَّة النَّاصبة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

تعدُّ (إن) من الأحرف التي تنصب الفعل المضارع، ويخلص زمنه للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾ (النساء :27).

إنَّ جمهور النَّحويّين يوجبون إعمال (إن) في نصب الفعل المضارع سواء أكان ظاهرًا أم مضمرًا، ولكن اللَّافت أنَّ هناك من الشَّواهد جاء بها الفعل المضارع الواقع (إن) مرفوعًا، ومنها قراءة ابن مُحَيْصنٍ المكّيّ (ت123هـ) في قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾ (البقرة : 233)، برفع الفعل المضارع (يتمُّ) ولم يكن هناك من مانع في إعمالها نسبت هذه القراءة إلى (Ibn Mujāhid, Abū Ḥyyān D. T, 2/201). ومنها قول الشَّاعر مجهول القائل، ولكنَّه من شواهد (Ibn Jinnī, D. T, 1/192):

أنْ تقـرآنِ علــى أسـماءَ ويحكمهــا مِنِّــي السّــلامَ وألَّا تشــعرا أحــدا

وقول القَاسِم بن مَعنٍ(‘Abd Al-Qādir Al-Baghdādī, 1984, 8/421, Badr Al-Dīn Al-‘Aynī, 2010, 4/5 : 2/764, Ibn ‘Aqīl, 2009, (Hāmish) :

إنّي زعيمٌ يا نويقة إنْ نجوت من الرزاح أنْ تهبطينَ بلادَ قومٍ يرتعون مِنَ الطلاحِ

إذ اختلف النُّحاة في توجيه رفع الفعل الواقع بعدها، فيرى البصريون أنَّها مهملة، وإنَّ إهمالها لغةٌ لجماعة من العرب يهملونها تشبيهًا لها بإهمال (ما) المصدريَّة فلا ينصبون بها، فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر "فيقال: يعجبني أنْ تفعلَ، كما يقال: يعجبني أنْ تفعلُ، والتَّقدير فيهما: يعجبني فعلُك" (Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, D. T, 2/563, Ibn Mālik, 1990, 4/11, Yaḥyá Al-Jazā’irī Al-Shāwī, 1990, 66).

ووافقهم ثعلب (ت219هـ) من الكوفيّين، والزَّمخشري (ت538هـ)، وابن يعيش(ت643هـ) (Ibn Jinnī, 1/390, Abū Al-Qāsim Maḥmūd Ibn ‘Umar Al-Zamakhsharī, D. T, 314, Ibn Ya‘īsh, D. T, 7/15).

وأجازه ابن مالك وجعله قليلًا في الكلام، ولم ينصَّ على أنَّه لغة (Ibn Mālik, 1990, 2/11)، وكذلك ابنُ هشام الأنصاريُّ (ت761هـ)، وجعله من ملح كلام العرب في تقارض اللفظين في الأحكام. فأعطيت (إن) المصدريَّة في الإهمال، كما أعطيت (ما) المصدرية في الإعمال حملًا على (إن) المصدريَّة في الإعمال، ومثالها ما روي من قول النبي (صلَّى الله عليه وآله): ((كمَا تَكُونُوا يَولّى عَلَيكُم))، ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرّواية كما تكونون. (Ibn Hishām, 1998, 2/517).

أمّا الكوفيون فيرون أنَّ (إن) هي المخففة من الثَّقيلة، وشذَّ وقوعها موقع النَّاصبة، لأنَّها لم تسبق بعلم ولا بيقين، واتصالها بالفعل من دون فاصل، إمَّا شاذّ كالآية، وأمَّا ضرورة شعريَّة (Abū Ḥyyān, D. T, 2/213, Al-Murādī, 1992, 220, Khālid Ibn ‘Abd Allāh Al-Azharī, D. T, 232, Badr Al-Dīn Al‘yny2010, 2/763-764).

ووافقهم أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وابن عصفور(ت669هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ) (Ibn Jinnī, 1999, 243, Ibn Jinnī, 1985, 448, Ibn Jinnī, D. T, 1/390, Ibn ‘Uṣfūr, 1980, 163, Abū Ḥyyān, 1985, 142). وخرّجه فريق من علماء العربيَّة والتفسير على الضَّرورة، ومنهم المَالقيُّ (ت702هـ)، وأبو حيَّان الأندلسيّ الذي علَّق في رأي آخر له، إذ قال: "وقد جاز رفع الفعل بعد (إن) في كلام العرب في الشِّعر...، والذي يظهر أنَّ إثبات النُّون في المضارع المذكور مع (إن) مخصوص بضرورة الشِّعر" (Abū Ḥyyān, D. T, 2/213, Al-Māliqī, 1985, 194)، ولعلَّ ما دعاهما إلى هذا الرَّأي كثرة ما ورد من رفع المضارع بعد (إن) في الشعر (Ibn ‘Uṣfūr, 1980, 163-164).

ب: عِلَّة إهمال عمل (إذن)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

وهو حرفٌ للجواب والجزاء عند سيبويه (ت180هـ)، فالجواب للقول؛ لأنَّه يقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر والجزاء للفعل؛ لأنَّ مضمون الكلام الذي هو فيه جزاء لمضمون كلام آخر، فهو يدلُّ على إنشاء الارتباط والشَّرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيره، في ثاني حال. فإذا قال: أزورُكَ، فقلت: إذن أزورَكَ، فإنَّما أردتَ أنْ تجعلَ فعله شرطًا للفعل (Sībawayh, 2004, 3/12, Al-Murādī, 1992, 364).

و(إذن) حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخوله على المضارع، نحو: إذن أُكرِمَكَ، والماضي: إذن أَكرَمَكَ. وعلى الفعل الطلبي، نحو: إذن اضربْ زيدًا، وإذن لا تقمْ، وعلى فعل الحال، نحو : إذن يقومُ زيدًا الآن، وعلى الاسم، نحو: إذن زيدٌ يكرمُكَ (Al-Māliqī, 1985, 152). وما دام أنَّه غيرُ مختصٍّ فحقَّه الإهمال؛ لأنَّه لا يعمل من الحروف إلَّا ما كان مختصًّا، ولكنهم علَّلوا عمله؛ لشبهه بـ (إن) المصدريَّة لعلَّة استقبال الفعل بعدها؛ ولخروج الفعل عمَّا كان عليه إلى جعله جوابًا، كما تُخرج (إن) الفعلَ عمَّا كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (إن) ونصبت المضارع – وإنْ لم تختصّ به – بنفسها مباشرة (Ibn Mālik, 1990, 4/20)، وذلك بشروط: أنْ تقع جوابًا، وأنْ تتصدر في جملتها، وأنْ يليها المضارع المستقبل، وأنْ لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير ما استثناه العلماء (Sībawayh, 2004, 3/12-13, Ibn Alssarāj, 1987, 2/148, Alzzajājy, 1996, 182, Abū ʻAlī Al-Fārisī, 1996, 1/310-311).

أمَّا إذا فقدَ شرطًا من شروط عمله السَّابقة فإنَّه يلغى عمله فيكون الفعل المضارع الواقع بعده مرفوعًا، أي: أنَّه يلغى إذا توسط في جملة يفتقر ما قبله على ما بعده، كأنْ يتوسَّط بين المبتدأ والخبر (أنا إذن أكرمُكَ)، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر (إنّي إذن أكرمُك) أو بين القسم وجوابه. وقاس الخليل وسيبويه إلغاء عمل (إذن) في حال توسُّطه بين متلازمين على إلغاء أفعال الظن في حال التوسُّط بين معموليه وعلَّة الإلغاء هنا أنَّ الاعتماد على شيء قبلها لا عليها، إذ بيّن سيبويه العلَّة التي جعلت (إذن) ملغاة إذا توسَّطت وذلك بقوله : "واعلم أنَّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنَّها ملغاة لا تنصب البتَّة، كما لا تنصب أُرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: (كان أُرَى زيدٌ ذاهبًا)، وكما لا تعمل في قولك: (إنّي أُرَى ذاهبٌ)" (Sībawayh, 2004, 3/14-15, Ibn Alwrrāq, 1999, 257). فهو جعلها ههنا بمنزلة أُرَى التي لا تنصب إذا كانت بين الفعل والاسم، فهي ههنا لا تكون إلَّا ملغاة على وفق ما فسَّره الخليل. وذلك قولك: (أنَا إذنْ آتِيكَ). ومن ذلك أيضًا: (إنْ تأتِني إذن آتِك)؛ لأنَّ الفعل هنا معتمد على ما قبل إذن. ومنه أيضًا: (والله إذن لا أفْعَلُ)، من قبَل أنّ أَفْعَلُ معتمِد على اليمين، وإذن هنا لغوٌ (Sībawayh, 3/14).

وكذلك يلغى إذا تأخَّر في الجواب عن الفعل، نحو أزورُكَ أكرمُكَ إذن (Ibn Alssarāj, 1987, 2/149, Al-Murādī, 261). ويلغى أيضًا إذا دلَّ الفعل الذي يأتي بعده على الحال، وعلَّته أنَّ (إن) التي شبّهت به في العمل، لا تدخل إلَّا على المستقبل من الأفعال، فإذا زال الشَّبه ألغيت كما لو حُدّثتَ بحديث فقلت: إذن أظنُّك صادقًا، إذا كنت تخبر عن الحال وقت كلامك فيخرج عن كونه جزاءً؛ لأنَّه لا مدخل للجزاء في الحال (Sībawayh, 3/16, Abū ʻAlī Al-Fārisī, 1/311, Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, 234). ويلغى إذا فصل بين (إذن) والفعل فاصلٌ، نحو: إذن أنا أكرمُكَ، وعلَّة إلغاء عمله، لأنَّه يكون بمنزلة (إنَّما، وهل) عند سيبويه (Sībawayh, 3/16),وعلَّل غيره بضعفه عن العمل مع الفصل، ولأنَّ الفاصل جزء من الجملة فلا يقوى معه على العمل (Ibn ʻAqīl, 2009, 4/5, Khālid Ibn ʻAbd Allāh Al-Azharī, D. T, 2/235).

وقد وضع النُّحاة من بعد سيبويه عللًا أخرى من قبيل الإيضاح والتبيين، قال المُبرِّد: "وإذن إذا كانت بين كلامين... ألغيت... لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التَّقديم والتَّأخير؛ لأنها لا تتصرف" (Al-Mibrad, 2010, 2/10).

وبيَّن الزجّاجي أنَّ (إذن) إذا كانت واقعة بعد حرف عطف جاز إعمالها، أمَّا إذا وقعت بين شيئين أحدهما متعلّق بالآخر فما تكون إلَّا ملغاة، كقولك: (إنّي إذن أُحسِنُ إليك) بالرَّفع؛ لأنَّ الاعتمادَ على (إن)، فبطل عمل (إذن)، وكذلك عند قولك:

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

(زيدٌ إذن يخرجُ إليك)، فقد رفع الفعل لاعتماده على المبتدأ، فهي إذا توسَّطت كانت ملغاة لا غير؛ لأنَّها شُبِّهَت من عوامل الأفعال بالظَّن من عوامل الأسماء، فإذا توسَّطت إذن كانت ملغاة لا غير؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء (Al-Zajjājī, 1996, 195). وعلَّل الجَّامي نصب (إذن) للمضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، بمعنى: إن لم يكن ما بعدها معمولًا لما قبلها، فإن اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب الفعل المضارع بها، وسبب إهمال عملها لضعفها، إذ لا تقدِر أنْ تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنَّه سبقها حكما(Nūr Al-Dīn Al-Jāmī, 1983, 2/243).

وجوَّز بعض جمهور البصريين إلغاء عمله مع استيفاء الشُّروط على لغة بعض العرب، فقد جاء في كتاب سيبويه: وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذَنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن لَيرويَ إلَّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ (Sībawayh 2013, 3/16). ولكنَّهم جعلوا إعماله هو الكثير حملًا على (ظنَّ)؛ لأنَّه مثله في جواز تقديمه وتأخيره وتوسّطه بين جزأيه، و وافقهم ثعلب من الكوفيِّين، وفريق من المتأخرين، ومنهم ابن مالك الذي جوّز الإلغاء وجعله قليلًا قياسًا على قلَّة رفع الفعل المضارع بعد (إن) النَّاصبة (Sībawayh, 3/16, Al-Jūjarī, 2004, 2/522). وجوَّز أبو الحسن بن بابشاذ الفصل بينها وبين الفعل بالنِّداء والدُّعاء، وجوَّز ابن عصفور والأبذي الفصل بالظَّرف، وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حينئذ النَّصب، وعند ابن هشام الرَّفع، فإذا قدّمت معمول الفعل على (إذن) يبطل عملها عند الفراء، وأجاز الكسائي في هذا الأمر الرَّفع والنَّصب، كما أجاز ابن هشام النَّصب بعد مبتدأ، وأجازه الكسائي بعد اسم (إن)، وبعد اسم كان، و وافق الفراء والكسائي في (إن)، وخالفه في (كان)، فأوجب الرفع. كما نصَّ الفراء على تعيين الرَّفع بعد ظنَّ، وقياس قول الكسائي جواز النَّصب أيضًا. وإن وليت (إذن) عاطفًا قلَّ النَّصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها (Alssīwṭy, 2001, 4 / Mj2 / J4/103-104).

ونخلص إلى أنَّ (إذن) يكون عاملًا على وفق شروط وضعت، فإن فقد أحدها أهمل عمله، وقد يهمل عمله مع توافر شروط العمل كافَّة على وفق لغة لبعض العرب حملًا على (هل، وبل)، وهذا ما حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريُّون بالقبول، و وافقهم ثعلب. وخالف سائر الكوفيِّين، فلم يجز أحدٌ منهم الرفع بعدها، فمنعوا إلغاء (إذن) مع استيفاء الشُّروط، وأنكرها شيوخهم كالكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشَّاذ والقليل (Abū Ḥayyān Al-Andalusī, 1989, 2/396, Alssīwṭy, Mj2 / J4/107).

ثانيًا: علل إهمال بعض الأحرف الجازمة للفعل المضارع: (لم، وإنْ الشرطية).

1- علَّة إهمال (لم)

حرف نفي وجزم وقلب، يختصُّ بالدخول على المضارع، فيجزمه ويقلب معناه إلى المضي، وقد جاء الفعل المضارع بعده مرفوعًا بشواهد شعرية منها ما كان عِلَّته للضرورة الشّعريَّة، قول الشَّاعر(مجهول القائل)، وهو من شواهد (Ibn Jinnī, 1998, 2/86, Ibn ʻUṣfūr, 1980, 310):

لـولا فـوارسُ مـن نُعْـم وأسـرَتُهُم يـومَ الصـليفاءِ لـم يوفـونَ بالجـارِ

وقول شاعرٍ آخر (مجهول القائل) أيضًا، وهو من شواهد (Ibn ʻUṣfūr, 1980, 310):

وأمسـوا بهـا ليـلَ لـو أقسَـمُوا علـى الشّـمسِ حـولَيْن لـم تطلـعُ

وقد خرَّج علماء العربيَّة الرَّفع على أوجه، فذكر ابن جنّي أنّ (لم) أهمل تشبيهًا له للضرورة بـ (لا) النَّافية؛ لأنَّ حروف النَّفي قد يشبّه بعضها ببعض، وذلك لاشتراكها في الدَّلالة عليه (Ibn Jinnī, D. T, 1/388, Ibn ʻUṣfūr, 1980, 308)، وهناك رأي آخر لابن جني يذكر فيه أنَّ ثبوت النون في الجزم لغة قومٍ، و وافقه ابن مالك ثمَّ ذهب هو وجماعة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

في رأي آخر منهم الأشموني، والسّيوطي، إلى أنَّ (لم) تهمل حملًا لها على (لا) أو(ما) النافيتين، فيرفع الفعل بعدها وهو قليل، وجعل الأشموني تشبيهها بـ (ما) أحسن؛ لأنَّ (ما) تنفي الماضي كثيرًا بخلاف (لا). (Ibn Jinnī, 1998, 2/86, Ibn Mālik, 1977, 1/375, Muḥammad Ibn Al-Ḥasan Al-Ṣāyigh, 2004, 2/849). أما من المحدثين فقد وجد بعضهم تعليلات أخرى منها ما ذكرها فاضل صالح السامرائي نقل وحذف الحركة لسبب غير إعرابي، فمن النقل قول الشاعر(مجهول القائل)، (Al-Sāmarrā'ī, 2010, 1/29):

عجبـت والـدهرُ كثيـرٌ عجبُـه مـن عنـزي سـبَّني لـم أضـربُه

فضمَّة الباء في (أضربُه) منقولة من الهاء، وإلَّا فهي ساكنة؛ لأنَّ الفعل مجزوم، والضمَّة هنا ليست ذات دلالة على معنى، ولا يقاس أمرها على ضمَّة المضارع الإعرابيَّة، ومن ذلك في رأي بعض النحُاة قول الشاعر:

من أي يـومَيَّ من الموت أفر أيـومَ لـم يقـدرَ أم يـوم قـدر

فقد ذهب إلى أنَّ فتحة الراء في (يقدرَ) نقل عن همزة (أم)، وإلَّا فالفعل مجزوم (منسوب للإمام علي بن أبي طالب عليه السَّلام)، (Ibn Abī Al-Ḥadīd, 5/132, Alssāmrā'y, 2010, 1/29)

2- علَّة إهمال (إن) الشَّرطيَّة

حرفٌ يفيد تعليق جملة بجملة في المستقبل، تسمى الأولى منهما شرطًا، وتسمى الثَّانية جوابًا لترتُّبه على الشَّرط ترتيب الجواب على السُّؤال، وجزاء لأنَّ مضمونه جزاء لمضمون الشَّرط، والمشهور عند جمهور النَّحويين أنَّها تجزم فعل الشَّرط وجوابه، لأنَّها عملت في فعل الشَّرط فلا بدَّ أن تعمل في جوابه، غير أنَّ الفعل المضارع جاء بعدها مرفوعًا في مواضع منها في قراءة طلحة (ت112هـ) في قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا**﴾ (مريم: 26), قرأ (ترِيْنَ) بسكون الياء وفتح النُّون خفيفة، فأثبت نون الرفع في فعل الشَّرط بعد (إن) الشَّرطية المؤكدة بـ(ما) (Ibn Jinnī, 1998, 2/86)، وأبو حيَّان نسبها إلى (Ṭalḥah Wa-Abī Ja'far Wshybh, D. T, 6/186).

وخرج بعض علماء العربيَّة الرَّفع على آراء، إذ ذكر ابن جني أنَّ (إن) الشَّرطيَّة أهملت على لغة لبعض العرب، يثبتون نون الرفع في الجزم، وذهب ابن مالك إلى أنَّ (إن) الشَّرطيَّة أهملت حملًا على (لو) الشَّرطيَّة غير الجازمة وهو قليل، وذكر في موضع آخر أنَّه شاذ، وقد وافقه المرادي، أمّا ابن هشام فذكر أنَّ هذا من مُلح كلام العرب في تقارض اللفظين في الأحكام، فأعطيت (إن) الجازمة حكم (لو) الشَّرطيَّة في الإهمال، كما أعطيت (لو) حكم (إن) في الجزم (Ibn Jinnī, 1998, 2/86, Ibn Mālik, 1990, 4/82, Ibn Mālik, 2000, 2/150, Al-Murādī, 1992, 207). ومنهم من قال إنَّ عِلَّة إهمال الحرف زوال الشَّبه بين الأصل والفرع، فمن الأصول النَّحويَّة التي أثبتها العلماء في عمل الحرف مسألة الأصل والفرع، ومما استقرؤوه أنَّ جلَّ الأحرف العاملة إنَّما تستدعي عملًا واحدًا، النَّصب أو الجزم أو الجر، وأنَّ طائفة منها قد شذّت فعملت عملين الرَّفع والنَّصب، فجعلوها مشبَّهة بالفعل الذي هو الأصل في عمل الرفع والنَّصب، وعدّوها فرعًا على الفعل (Sībawayh, 2004, 2/131, Ibn Alwrrāq, 1999, 235, Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, D. T, 1/177-178). وفي لحاظ ذلك ورد إهمال أثر (إن) الشَّرطيَّة الإعرابي بالفعل المعطوف على فعل جملة الشرط كما في قول الأعشى:

إنْ تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلـون فإنَّـا معشـرٌ نـزلُ

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

فرأى يونس بن حبيب أنَّ علَّة رفع الفعل (تنزلون) في هذا الشَّاهد؛ لأنَّ محلَّه خبر مبتدأه محذوف تقديره (أنتم)، والجملة الاسميَّة معطوفة على الشرطيَّة، ممَّا يدلُّ على اتجاهه إلى المرونة في وضع القواعد والأقيسة النحويَّة(Tmmām Ḥssān, 2009, 36)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

المبحث الثالث: علل إهمال الحروف النَّاسخة

أوَّلًا : علل إهمال بعض الأحرف المشبهة بالفعل

ذكر النُّحاة أنَّ عمل هذه الأحرف بالفرعيَّة على الفعل تشبيهًا له لفظًا ومعنى وجب أن يثبت لها هذا العمل ما دامت كذلك، فإذا زال شبهها بالفعل أهملت، وتبين أنَّها تهمل في موضعين: الأوَّل: عند اتصال(ما) بها. والثَّاني: عند تخفيفها. كما يتضح أنَّ الإهمالَ في هذين الموضعين لا يخصُّ الأحرف جميعًا.

أ: إهمالها عند اتصال(ما) بها

من المعلوم أنَّ هذه الأحرف تتصل بها (ما) الحرفيَّة الزائدة الكافة عند جمهور النُّحاة، إذ تكون كافَّة إذا جاء بعدها جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ (سورة النساء:171)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُون إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ (سورة الحجرات: 10). وتكون موطئة أو مهيِّئة إذا جاء بعدها جملة فعلية؛ لأنَّها تهيّئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكفِ (Al'bly, 1991, 495, Abū 'Alī Al-Fārisī, 1990, 1/54, Al-Zarkashī, 1972, 4/408). ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء**﴾ (فاطر: 28).

وقول امرئ القيس (Imru' Al-Qays Ibn Ḥajar, D. T, 145):

ولكنَّمـا أسـعى لمجـدٍ مؤثَّـلٍ وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

وقول الفرزدق:

أَعِدْ نَظَـرًا يَـا عَبْدَ قَـيْسٍ لَعَلَّمَـا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

((من شواهد (Ibn Hishām Al-Anṣārī, 1/550)، وفي ديوان الفرزدق: " فَرُبَّمَا أَضَاءَتْ"، (Hammām Ibn Ghālib, 154))، فقد اتصلت (ما) الحرفيَّة الزائدة بـ (لعلَّ) وكفَّتها عن العمل، وهيَّأتها للدخول على الفعل الماضي (أَضَاءَتْ).

وذهب سيبويه وتبعه جمهور من النُّحاة على أنَّ هذه الحروف تهمل في هذا الموضع وجوبًا ما عدا (ليت)، وحجَّتهم في ذلك لزوال مشابهتها للفعل لفظًا لتركّبها مع (ما) وصيرورتها حرفًا من حروف الابتداء، وزوال اختصاصها بالأسماء فتدخل عليها وعلى الأفعال، فتصبح حرفًا غير مختصّ، ولا يعمل من الحروف إلَّا المختصَّ (Sībawayh, 2004, 4/221, Ibn 'Uṣfūr, 1998, 1/432, Ibn Hishām Al-Anṣārī, 1980, 1/249). أمَّا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، لأنَّها أشبه بالأفعال من أخواتها، لقوَّة معنى الفعل فيها، وعدم تغيّر معناها، لذا لزمتها نون الوقاية، ولأنَّها باقية على اختصاصها بالأسماء، فلم يسمع دخولها على الفعل حين اتصال (ما) بها بخلاف البواقي، فجاز إعمالها استصحابًا للأصل، ورعيًا لقوَّة اختصاصها، وجاز إهمالها إلحاقًا لها بأخواتها. ومن الشَّواهد على جواز الوجهين قول النَّابغة الذبياني (Al-Nābighah Al-Dhubyānī, Taḥqīq : 'Umar Fārūq Al-Ṭabbā', D. T, 43, Wa-Al-Bayt Min Shawāhid Sībawayh, 2/137) :

قالـتْ ألا ليتمـا هـذا الحمـامُ لنـا إلـى حمامتنـا أو نصـفُه فَقَـدِ

روي برفع (الحمام) على إهمال (ليت) وبنصبه على إعمالها.

ب: إهمالها عند تخفيفها

من أحكام هذه الأحرف أنَّها يخفف منها ما كان مختومًا بالنون، وهي: (إنَّ، أنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ) بحذف النون الثانية المتحركة قصدًا إلى التَّخفيف في النُّطق، فيقال: (إنْ، وأنْ، ولكنْ، وكأنْ)، ويهمل منها عندئذ : (إن) المكسورة الهمزة، و (لكنْ)، أمَّا الأخريانِ فأوجب الجمهور إعمالها(Al-Mibrad, 2010, 1/189, Ibn Mālik, 1990, 2/33, Khālid

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

(Ibn Allāh Al-Azharī, D. T, 1/235). ويرى البصريون أنَّ (إن) إذا خففت جاز إعمالها، وجاز إهمالها، وإعمالها لغة لبعض العرب من أهل الحجاز، وهم أهل الغور(Sībawayh, 2004, 2/140)، والإهمال عندئذٍ هو المختار، وعلّته أنّ التخفيف أزال شبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنى، وهو علة إعمالها مشدّدة، فلم تعد على ثلاثة أحرف، ولا مبنيّة على الفتح مثله، وصار من حروف الابتداء يليها الفعل كما يليها الاسم (Al-Mibrad, 2010, 1/189). والأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول: (إنْ زيدٌ لذاهبٌ قال تعالى: ﴿**وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾(الزخرف: 35)، وقال تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ (يس:32)، وقال تعالى ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ (الطارق:4).

فإذا أهملت لزمتها اللام، والعلة في لزوم هذه اللام كما يراها سيبويه، لئلا تلتبس بـ (إن) التي بمنزلة (ما) التي تنفي بها. وعلى هذه العلَّة التي قرَّرها سيبويه قام تعليل النُّحاة في لزوم اللَّام (إن) المكسورة الهمزة المخففة، فقد اعتلَّ بها الأخفش، والمبرِّد، وابن السَّراج (Sībawayh, 2/139, Alfrrā', 1980, 1/112, Almbrrad, 1/51, 2/363, Ibn Alsrrāj, 1/284-285).

ويبدو للباحث أنَّ هذه العلَّة غير كافية، إذ يمكن التمييز بينهما بكثرة ورود (إلَّا) مع النافية التي يبطل عملها لانتقاض نفيها بـ (إلَّا) التي تفيد الحصر. أمَّا إذا جاءت(إن) النافية من دون (إلَّا) فهي إمَّا أنْ تكون عاملة عمل ليس شرط ألَّا يتقدَّم الخبر على الاسم، وإمَّا أن تكون مهملة، لتقدّم الخبر، وفي هذه الحالة ينفع وجود اللام للتفريق بين المخفَّفة والنَّافية.

ولذلك نقل النُّحاة علَّة ثانية لم يضعها سيبويه، ومنهم المبرِّد ، وابن السراج، وهي: إنَّ (إن) إنَّما أعملت لشبهها بالفعل لفظًا لامعنى، لأنها على ثلاثة أحرف ومبنية على الفتح، فإذا خففت زال شبهها به، فوجب إبطال عملها، وهذه العلة احتج بها الكوفيون لمذهبهم في عدم إعمال (إن) إذا خففت خلافًا للبصريين الذين أجازوا إعمالها مخففة، وقد رد الأنباري قول الكوفيين بالعلة التي نقلها سيبويه لمن أعملها، إذ ذهب إلى أنَّ ما قال به الكوفيون باطل، لأنَّ (إن) عملت لشبهها بالفعل لفظًا ومعنى، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل محذوف، وذلك لا يبطل عمله فلذلك جاز إعمالها (Sībawayh, 2/140, Al-Mibrad, 1/50, Ibn Alsrrāj, 1/284, Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, 1/195-208). ويرى الكوفيون أنَّ (إن) إذا خفّفت بطل عملها، لأنَّها إنَّما عملت لشبهها بالفعل الماضي في اللفظ، والتخفيف أزال هذا الشبه، فزال اختصاصها بالاسم، وجاز أن تدخل عليه وعلى الفعل، فصارت حرفًا لا يختصّ، ولا يعمل من الحروف إلّا المختصّ (Ibn Hishām Al-Anṣārī, 1998, 1/58).

أمَّا (لكنَّ) فعند تخفيفها تبقى على معناها في إفادة الاستدراك، وقد ذهب سيبويه في وجوب إهمالها، وعلَّته مباينة لفظ الفعل، فزال موجب الإعمال، فصارت حرف ابتداء غير مختصٍّ، يدخل على الاسم، نحو : (قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقمْ)، وعلى الفعل، نحو : (ما يقومُ زيدٌ لكنْ يقومُ عمرٌو) (Sībawayh, 3/116). ومن شواهد إهمالها من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿**وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**﴾ (البقرة: 102)، في قراءة ابن عامر(ت 118هـ) وحمزة (ت156هـ)، والكسائي، وخَلَفٌ بتخفيف النُّون من (ولكنَّ)، ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر (Ibn Al-Jazarī, D. T, 2, 219).

ثانيًا: علل إهمال الأحرف المشبهات بـ(ليس) وهي :(ما، ولا، وإنْ، ولات)

أ: (ما): حرف يفيد نفي الحال عند الإطلاق كـ(ليس). نحو: ما زيدٌ قائمًا، فنفت أن يكون قد وقع من زيد قيام في الحال.

إذ نجد النُّحاة في (ما) يتحدَّثون عن تجاذب العلَّتين لهذه الظاهرة اللغويَّة، فوضعوا عن تعليل الحكم الواحد بعلَّتين اثنين، فتجاذب العلَّتين واقعٌ في (ما) الحجازيَّة، و (ما) التميميَّة، فالحجازيُّون يرفعون المبتدأ وينصبون الخبر، ويقرأون: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (سورة يوسف، 31)، أمَّا سكَّن نجد فقد كانوا يهملونها فيقرأون: ﴿مَا هَذا بَشَرٌ﴾، فالتمس النُّحاة للقراءتين عِلَّةً ذهنيَّة لغويَّة، فذهبوا إلى أنَّ الحجازيّين قد شبَّهوها بـ (ليس)، لأنَّهم رأوها تنفي الحال مثلها، وتدخل على الجمل الاسميَّة، فلمَّا

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

أشبهتها في العمل والاستعمال عملت عملها. أمَّا سكَّن نجد فقد وجدوها تشبه (هل) في أنَّها حرف غير مختص، وفي أنَّ وظيفتها المعنويَّة تشبه وظيفة (هل)؛ فكما تدخل هذه على الكلام لتفيد معنى الاستفهام، تدخل (ما) لتفيد معنى النفي. وهكذا ترى عمل (ما) وإهمالها خاضعين لعلَّتين قياسيَّتين، ولكل واحدة منهما حكم يختلف عن حكم الآخر(Muḥammad Khayr Al-Ḥalawānī, 2011, 108)

ولهذا نجد اختلاف البصريّين والكوفيّين في إعمالها عمل (ليس) في الخبر، فأعملها البصريُّون فيه على لغة الحجاز، ولا تعمل عندهم هذا العمل إلّا بشروط: إفادة النَّفي في الحال، وتقديم الاسم وتأخير الخبر، وتأخير معمول الخبر، والتجرد عن زيادة (إن) بعدها. أمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو عندهم منصوب بحذف حرف الجرِّ، واحتجّوا بأنَّ (ما) حرف غير مختصٍّ، لأنَّه تارة يدخل على الاسم، نحو (ما زيدٌ قائمٌ)، وتارة يدخل على الفعل، نحو: (ما يقوم زيدٌ)، ولا يعمل من الحروف إلّا المختصُّ، ولكنَّ المشهور رأي البصريين، فلغة الحجازيّين هي الأفصح لورودها في النَّثر والشِّعر(Sībawayh, 1/57, Ibn Alwrrāq, 257, Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, Dh 199 /).

ولكنَّها قد يهمل عملها، وعلَّة الإهمال هي زوال الشّبه بين الأصل وهو(ليس) والفرع وهو (ما)، وذلك حين يتغيّر معنى (ما) وهو النَّفي إلى معنى الإثبات باقتران خبرها بـ(إلّا)، نحو: (ما محمَّدٌ إلَّا شاعرٌ)، فيجب إهمالها عند الجمهور، لأنَّها لم تعد تفيد النَّفي، وهي العلَّة التي عملت من أجلها عمل (ليس) في نصب الخبر وصار المعنى مثبتًا لا منفيًّا (Sībawayh, 1/122, ʿAbd Alfttāḥ Lāshīn D. T, 121). ومما يوجب إهمال (ما) عند جمهور النَّحويّين أيضًا أن يتقدَّم خبرها على اسمها، وعلَّة الإهمال عند سيبويه يردَّها إلى مسألة الأصل والفرع، فـ(ما) عملت حملًا على (ليس) لمّا كانت بمعناها وهو نفي الحال، فهي فرع عليها في العمل، فلم تقوَ قوَّتها في جواز تقديم خبرها على اسمها لضعفها عن ذلك، شأنها في ذلك شأن (إن) التي عملت لشبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنًى، فكانت فرعًا عليه في العمل، فلم تقوَ قوّته في جواز تقديم خبرها على اسمها، وهذا ناتج عن أنَّ الفروع تنحطُّ عن درجة الأصول في بعض أحكامها (Sībawayh, 1/59, Ibn Alwrrāq, 257, Ibn Mālik, 2000, 1/187). ومما يبطل عمل (ما) تقدّم معمول خبرها على اسمها عند الجمهور، وعلَّته أنَّ التقديم يؤدي إلى الفصل بالأجنبي بين (ما) وما عملت فيه، وهذا من الأصول النَّحويَّة التي منع النَّحويُّون الفصل فيها بين العامل ومعموله، لأنَّه يؤدّي إلى إخلال في النَّهج العام الذي تسير عليه الجملة العربيَّة في نظامها، ذلك النَّهج الذي يحتّم أن يلي المعمول عامله مباشرة، وهذا الأصل ممتنع في النواسخ كلِّها مثل (كان، وليس) وهما من الأصول فكان منعه في الفروع أولى (Sībawayh, 1/72, Al-Ushmūnī, 1998, 1/158). ومما يؤدي إلى إهمال عمل (ما) كذلك زيادة (إن) بعدها، فتكفّ (ما) عن العمل، وتصير حرف ابتداء كـ (إنَّما) وتهمل، نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، وشاهد إهمالها من الشعر قول الشاعر(البيت لشاعر غير معروف، وهو من شواهد (Ibn Mālik, 2000, 1/187, Wa Al-Raḍī, 1993, 1/851) :

بنـي غُدَانـةَ مـا إنْ أنـتم ذهـبٌ ولا صـريفٌ ولكـن أنـتم الخـزفُ

وإنَّما لم تعمل (ما) لأنَّها مشبَّهة بـ(ليس) في العمل، و(ليس) لا تزاد بعدها (إن) الزائدة الكافّة (Khālid Ibn Allāh Al-Azharī, 1/197).

ب: علَّة إهمال (لا) المشبَّهة بـ (ليس)

(لا) حرف يفيد النَّفي كـ(ليس)، ويعمل عملها عند البصريّين في لغة الحجازيّين بالشُّروط المتقدِّمة في عمل (ما)، زائدًا عليها أنْ يكون المعمولان نكرتين، وناقصًا عنها زيادة (إن) بعدها، وعلَّته أنَّها أشبهت (ليس) في إفادة معنى النَّفي مثلها، والدخول على الجملة الاسمية (Al-Mibrad, 4/382, Ibn ʿAqīl, 1/249)، ولكنَّها تهمل حين يطرأ عليها ما يزيل وجه

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

الشَّبه بينهما، كأن يقترن خبرها بـ(إلَّا)، نحو: (لا رجلٌ إلّا أفضلُ منك)، فيؤول المعنى إلى الإثبات ، وهو معنى القصر والحصر، وهو نقيض النَّفي فتهمل وجوبًا، أو يتقدَّم الخبر على الاسم، نحو: (لا أفضلُ منك رجلٌ)، وعلّته ضعفها عن العمل مع تقديم الخبر ، لأنَّها فرع في العمل على (ليس) ولتغيّر معنى النَّفي كما ذكر في (ما).

وممَّا يبطل عملها أيضًا أن يتقدَّم معمول الخبر على الاسم مطلقًا، نحو: (لا طعامَك رجلٌ آكلٌ)، لأنَّها فرع (ليس) في العمل، وهي أضعف شبهًا بـ(ليس) من (ما) وحطًّا لرتبة الأضعف في منع التَّصريف في التَّقديم. وممَّا يوجب إهمال(لا) أيضًا دخولها على معرفة، نحو: (لازيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو)، ويلزم حينئذٍ تكرارها، وعلّة الإهمال هي نقصان مشابهة (ليس)، لأنَّها للنفي مطلقًا، بخلاف (ما)، فلقوّة مشابهتها بـ (ليس) عملت في المعرفة والنكرة (Al-Arbalī, 1991, 246, Al-Jūjarī, 2004, 1/378).

ت: (إن): حرف يفيد النفي مثل (ما)، ولكن على وجه من القوَّة لا يستفاد من أخواتها، فهي تفيد نفي الحكم نفيًا فيه تأكيد، ففيها إضافة على مجرد النفي، وذهب سيبويه وجمهور البصريين – و وافقهم الفراء– على إهمالها، لأنَّها حرف غير مختص، فيدخل على الاسم وعلى الفعل، وما لا يختص فحقَّه الإهمال، وأعملها الكسائي وتبعه أكثر الكوفيين، و وافقهم جماعة من النحويين (Sībawayh, 3/152, Al-Mibrad, 2/359, Al-Farrā', 1980, 2/142, Al-Māliqī, 1985, 190).

ولكنَّ عملها مقرون بشروط لا تختلف عن شروط إعمال (ما) عمل (ليس)، فإن فقدت أحد الشروط أهمل عملها، كأن يقترن خبرها بـ(إلّا)، نحو: (إنْ أنت إلّا أديبٌ)، وعلَّته زوال معنى النفي، وتحوله إلى مقابلة، وهو الإيجاب المفيد للحصر، فزالت مشابهتها لليس في المعنى . وكذلك تهمل إذا تقدَّم الخبر على الاسم لاختلاف معنى النفي، نحو: (إنْ عندَكَ زيدٌ)، أو معمول الخبر على الاسم لضعفها في العمل فلا تتصرف في معمول خبرها بالتقدم؛ لكونها فرعًا في العمل عن أصل وهو (ليس). ومثالها: (إنْ طعامَكَ زيدٌ آكلٌ) (Ibn Hishām, D. T, 1/378).

ث: علَّة إهمال (لاتَ)

حرف ابتدعه العرب، إذ لا يوجد له نظير في سائر اللغات الساميَّة، وهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن، قال تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَناصٍ﴾ (سورة ص، 3)، وقد تستعمل في غيره قليلًا.

وقد اختلف في عملها على ثلاثة مذاهب، أحدها: ما قاله الأخفش على أنَّها لا تعمل شيئًا؛ فإنْ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، وإنْ وليها منصوبٌ فمفعول به لفعل محذوف. والمذهب الثاني وهو قول أخر للأخفش على أنَّها تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر. والمذهب الثالث: وهو قول الجمهور على أنَّها تعمل عمل (ليس). وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلَّا أحد معموليها، والغالب أن يكون المرفوع هو المحذوف (Ibn Hishām Al-Anṣārī, 1/374-375).

فمذهب البصريين والفراء أنَّ (لاتَ) حرف يفيد النَّفي، يعمل عمل (ليس) في لغة الحجازيين لمشابهته لها في معنى النفي. ولكنّ عمله مشروط بوجود شرطين:

الأوَّل: أن يحذف الاسم ويذكر الخبر، ولم يحفظ من كلام العرب مجيؤهما مثبتين.

والثَّاني: أن يكون خبرها لفظ الحين خاصة وهو الكثير (Sībawayh, 1/57, Al-Farrā', 2/397, Al-Māliqī, 334).

ولكنَّها تهمل إذا وليها لفظ غير الزمان، كما في قول عبدالله بن أيوب التميمي (Al-Bayt Min Shawāhid Al-Azharī, 1/200, Wa-Al-Ashmūnī, 1/270, Ibn Hishām Al-Anṣārī, 1/374) :

لهفي عليك للهفةٌ من خائفٍ يبغي جوارك حين لاتَ مجيرُ

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

فأهملت ولم تعمل؛ لأنَّها وليها اسم من غير ألفاظ الزمان والأحيان، فارتفع بعدها أمَّا على الابتداء والتقدير (حين لاتَ له مجيرٌ)، وإمّا على الفاعليَّة، والتقدير: (لات يحصل له مجيرٌ) (Ibn Hishām, 1980, 1/206).

وعلى الرغم من عمل (لات) مع الحين عمل ليس عند سيبويه غير أنَّها لا تتمكن تمكن (ليس)، والعلة في ذلك كما يراها سيبويه: " لأنَّها ليست كليس في المخاطب والإخبار عن غائب، تقول لست ولستِ وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبد الله لات منطلقًا، ولا قومك: لاتوا منطلقين" (Sībawayh, 1/57).

ويرى سيبويه أيضًا علَّة ضعف عمل (لات)، لأنَّها مختصَّة في العمل مع الحين خاصّةً، إذ لا تكون عاملة إلّا مع الحين، تُضمِرُ فيها مرفوعًا، وتنصِبُ الحين، وإنَّما هي مع الحين، كما أنَّ (لَدُنْ) إنَّما ينصبُ بها مع (غُدْوَةً)، وكما أنَّ التاء لا تجرُّ في القسم ولا في غيره إلَّا في لفظ (الله) عزَّ وجلَّ. و ذكر السِّيوطي أنَّ التاء من حروف القسم المختَّصة بالله، ولكنها شذَّت في الرحمن، فسمع: (تالرحمن)، وفي (ترب الكعبة)، و(تربي)، و (تحياتك) (Sībawayh, 1/57–59, Alssīwṭy, 2001, Mj2 / J 4/235).

ثالثًا: علَّة إهمال (لا) النَّافية للجنس

لمَّا كانت (لا) النَّافية للجنس فرعًا عن (إن) التي هي فرع عن أصل وهو الفعل الماضي، صارت فرعًا عن فرع، فعملها بالفرعيَّة. واشترط البصريُّون لإعمالها شروطًا هي: أن تكون نافية للجنس، وأنْ يكون نفيه نصًّا، وأن يكون الاسم والخبر نكرتين، وأن يراعى التَّرتيب بينهما فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر، وأن لا يسبقها حرف جر (Ibn Ya‘īsh, D. T, 1/105, Al-Suyūṭī, Mj1 / J2/118–120)، فإنْ فقدت واحدًا من هذا الشروط صارت مهملة في أغلبها ولزم تكرارها عند سيبويه (Sībawayh, 2/298). كأن تفقد شرط الدخول على النَّكرة فتدخل على المعرفة فيجب إهمالها وتكرارها؛ لأنه جاء مبنيًّا على السؤال مثاله::(أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو؟) فيكون الجواب: (لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو)، فعلَّة الإهمال هي أنَّ (لا) وقعت في جواب مَن سأل بالهمزة وأم، والسؤال بهما يلزم في العطف (Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, 1999, 187).

وتكون مهملة أيضًا إذا تقدم خبرها على اسمها مطلقًا ويلزم تكرارها على المشهور، نحو (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ)، وعلَّة الإهمال ضعفها عن العمل مع الفصل، لأنَّها فرع (إن) في العمل، و(إن) فرع الفعل الماضي في العمل، فهي فرع الفرع، والفرع الذي شبهت به (لا) وهو (إن) لا يستقيم الفصل بينها وبين اسمها.

ففرع الفرع أجدر بعدم جواز الفصل بينه وبين معموله، لأنَّ الفروع تنحط عن درجات الأصول، لذا أهملت (لا) وتعيَّن رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، والعلَّة إذن في إهمالها هنا تعود إلى تغيّر معنى بها، فلا تنفي الجنس على سبيل الاستغراق، أو بمعنى آخر لا يكون النفي بها نصًّا (Al-Arbalī, 1991, 235, Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, D. T, 1/370).

ومما يلزم إهمال (لا) النافية للجنس أيضًا اتصال حرف جر بها نحو: (جئتُ بلا زادٍ . وغضبت من لا شيءٍ)، وذلك لأنَّها فقدت الشبه بـ(إن) في التَّصدير وهو من الأوجه التي أشبهت بها (لا) (إن)، وعملت عملها فأهملت (لا) وجوبًا، وصارت نافية معترضة بين متلازمين وعمل حرف الجر السابق لها لقوته (Ibn Hishām, 1980, 1/274).

المبحث الرَّابع: علل إهمال بعض حروف الجر

من الأصول النَّحويَّة التي وضعها النُّحاة لإعمال الحرف، أن يعمل وهو على صورته الأصلية، فلا يتصل به ما يغيّره عن أصل وضعه، ويزيله عن اختصاصه بما يدخل عليه، ويهيّئه للدخول على موضع لا يدخل فيه.

ويتبين لنا أنَّ بعض حروف الجرّ، التي أهملت ولم تعمل فيما اختصت به وهو الاسم لدخولها على غيره وهو الفعل، وهذه الأحرف هي: (مِن، والباء، ورُبَّ، والكاف).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

أ: مِن: حرف مختصٌّ بالدخول على الاسم لمعانٍ كثيرة، ولمَّا كان مختصًّا به استحقَّ أن يعمل فيه، ولكن من أحكامه أن يتصل به (ما) ويليها الفعل، فذهب سيبويه و وافقه جماعة من العلماء إلى وجوب إهماله، لأنّ (ما) المتَّصلة به هي الزائدة الكافّة، كفَّت (من) عن عمل الجرِّ، وهيأته للدخول في موضع لم يدخل فيه وهو الفعل، وصار بمعنى(ربَّما). يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: إنّي ممّا أفعلُ. فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربّما)" (Sībawayh, 3/156, Al-Mibrad, 4/173). فـ (من) حرف مهمل لاتصاله بـ (ما) الكافة، التي هيأته للدخول على الفعل، وصار بمعنى (ربّما) الدَّالة على التَّكثير.

والظاهر عند ابن هشام الأنصاري أنَّ (ما) هنا مصدريَّة لا كافة، وأنَّ (من) عاملة لا مهملة، ومعناها الابتداء (Ibn Hishām, 1998, 1/594).

ب: الباء: حرف مختص بالدخول على الاسم لإفادة معانٍ كثيرة، فاستحقت أن تعمل فيه، وعملها جرّ الاسم بعدها مضمرًا أو ظاهرًا. ولكن علَّة إهمالها اتصالها بـ(ما) ويليها فعل ومن شواهد إهمالها قول كثير عزة (Kathīr ʻzzh, 1971, 368) :

بمـا قـد أرى تلـك الـدّيارَ وأهلَهـا وهـنَّ جميعـاتُ الأنـيسِ عـوامرُ

فابن مالك جعل (ما) المتصلة بالباء هي الكافة، كفّت (الباء) عن عمل الجر، وهيأتها للدخول على موضع لا تدخل فيه وهو الفعل، وأنّ معناها معنى (ربّما) وهو التقليل، و وافقه الرضي، أمَّا ابن هشام فالظاهر عنده أنَّ (ما) مصدرية، وأنّ الباء عاملة ومعناها التعليل (Al-Raḍī, 1993, 2/1183, Ibn Hishām, 1998, 1/594).

ت: علّة إهمال (رُبَّ)

هو حرف جر زائد في الإعراب دون المعنى عند البصريين، يختصُّ بجرّ الاسم النكرة ، لإفادة معنى التقليل أو التكثير . وتتصل (ما) بـ(ربَّ) ويليها الفعل، فمذهب سيبويه والجمهور أنَّها (ما) الكافة، كفَّت (ربَّ) عن العمل، وأزالت اختصاصها بالاسم، وهيأتها للدخول على موضع لا تدخل فيه وهو الفعل، فإذا ولي (ربَّما) الجملة الفعلية، فالكثير أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، وعلَّته أنَّ التقليل أو التكثير الذي تفيده يكون في ما عرف حدّه (Sībawayh, 3/115, Ibn Hishām, 1998, 1/593)، ومنه قول جذيمة الأبرش (Wa-Abī Al-Bayt Min Shawāhid Al-Mibrad, 3/15, ʻAlī Al-Fārisī, 1987, 427) :

رُبَّمـا أوفيـتُ فـي عَلَـمٍ تـرفَعَنْ ثـوبي شَـمَالاتُ

وجوَّز كثير من العلماء دخول (ربّ) المكفوفة بـ(ما) على الجمل الاسمية (Al-Zamakhsharī, D. T, Al-Raḍī, 2/1184, Al-Māliqī, 270, Al-Ushmūnī, 1998, 2/107, Al-Azharī, D. T, 2/22)، كما في قول أبي دواد الإيادي (Abū Dāwūd Al-Iyādī, 2010, 99)، البيت من شواهد (Al-Zamakhsharī, D. T, 287, Ibn Mālik, 1990, 3/173) :

رُبَّمـا الجَامِـلُ المُؤبَّـلُ فِـيْهِمْ وَعُنَـاجِيجُ بَيْـنَهُنَّ المِهَـارُ

(الجامل: القطيع من الإبل مع راعيها، أو اسم جمع للجمل، و(المؤبل): المتخذ للقينة، و (العناجيج): جمع مفرده: (عنوج)، وهو: جياد الخيل طويلة الأعناق، و (المهار): جمع مفرده: (مهر)، وهو: ولد الفرس)

ث: علَّة إهمال الكاف

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

تتصل (ما) بالكاف الجارّة ويليها الفعل، فمذهب البصريين أنَّ (ما) زائدة، كفَّت (الكاف) عن عمل الجرِّ , وأزالت اختصاصها بالاسم، وهيأتها للدخول على الفعل وهو موضع لم تدخل فيه، وتكون في معنى (لعلَّ) (Sībawayh, 3/116).

أمَّا الكوفيُّون فيرون أنَّ (كما) هي بمعنى (كيما) وينصب المضارع بعدها، ويجوز رفعه، وحجَّتهم أنَّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب (Abū Al-Barakāt Al-Anbārī, D. T, 2/585, Al-Murādī, 1992, 485)، ومنه قول رؤبة ابن العجاج: "لا تظلموا النَّاسَ كما لا تُظْلَمُوا" (Ru'bah Ibn Al-'Ajjāj, 1980, 183)، أراد: كيما لا تظلموا، فنصب بـ (كما) لمَّا كانت في معنى (كيما) النَّاصبة على تقدير (ما) زائدة غير كافة، كما يجوز رفعه على تقدير (ما) زائدة كافة. ويرى ابن مالك أنَّ (ما) إذا حدث فيها معنى التَّعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بكي (Ibn Mālik, 1990, 3/173).

الخاتمة

إنَّ إهمال الحروف العاملة وإعمالها في اللغة العربية عائدٌ إلى أصول نحويَّة وضعها النحاة في مصنفاتهم قديمًا وحديثًا، ومنها: إنَّ بعض الحروف لا تعمل إلَّا ما كان مختصًّا منها بفعل أو باسم، أمَّا إذا كان غير مختصٍّ، فلا يعمل البتة.

وكلُّ ما جاء مختصًّا من الحروف كان عاملًا . ولكن بعض الحروف ما جاء مخالفًا لهذا الأصل، فقد ورد مهملًا في شواهد نحويَّة، وتعددت علل إهماله، فكانت علّة الإهمال إمَّا لكونه لغة بعض العرب، وإمَّا لكونه ضرورة شعريَّة، وإمّا لتقَارض اللفظين في الأحكام، أو انتقال حركة حرف إلى حرف آخر، فيعطى الحرف حكم حرف آخر لاشتراكهما في المعنى الواحد.

واختصّت هذه العلل بالأحرف: (أنْ، و إذن) الناصبتين للمضارع، و(لم، و إنْ الشرطيَّة) الجازمتين له. ومن العلل الرئيسة في إهمال الحرف العامل مسألة الأصل والفرع، فممّا خلص إليه النُّحاة بالاستقراء أنَّ الحروف العاملة في اللغة العربية تعمل عملًا واحدًا: النَّصب أو الجزم أو الجرّ، غير أنَّ هناك حروفًا شذّت عن هذا الأصل فعملت عملين: الرفع والنَّصب، فحملها النُّحاة في العمل على الفعل الذي يعمل هذا العمل بالأصالة وبالإضافة لمشابهتها إيّاه في اللفظ والمعنى، كالأحرف المشبهة بالفعل، أو المعنى كالأحرف المشبّهة بـ (ليس). واشترطوا لإعمالها بقاء وجه الشَّبه وعدم زواله، فإنّ زال هذا البقاء بفقد أحد الشروط أهملت؛ لضعفها عن العمل كونها فرعًا عن أصل.

ومن الحروف ما يعمل الرفع والنصب، لكونه فرعًا عن فرع عن أصل، وهو (لا) النافية للجنس، فقد أعملها العلماء تشبيهًا لها بـ(إن) الناسخة التي هي فرع الفعل في العمل، واشترط العلماء لذلك شروطًا، فإنْ زال وجه الشبه بفقد أحدها أهملت؛ لأنَّها ضعفت عن العمل كونها فرعًا عن فرع .

ومن العلل الموجبة لإهمال الحرف العامل أنَّه يدخل في موضع لا يدخل فيه أو بعبارة أخرى أن يزول اختصاصه بما دخل عليه وعمل فيه، واختصَّ هذا بأحرف الجرِّ: مِن، والباء، ورُبَّ، والكاف حين تتصل بها (ما) الكافة وتدخل على الفعل.

و ما لوحظ أنَّ أكثر الأبيات الشَّعريَّة التي اتَّخذها النُّحاة كشّواهد نَّحوية مخالفة للقياس كانت مجهولة القائل، وهذا ما يجعل الشك واردًا في أنَّها مصنوعة لموافقة أقوال بعضهم إنْ لم يثبت لها قائل، ولكن ثقتنا بعلمائنا وما نقل عن أمانتهم في النَّقل والتَّوثيق يرفع ذلك الشَّك ويجعلنا نتَّخذ ما اتخذوه من هذه الشَّواهد النحويَّة دليلًا على ما ورد من ظواهر لغويَّة خالفت القياس الذي وضعه النُّحاة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

والأمر الآخر أنَّ قانون لغتنا العربية قائم على ميزان الخفَّة والثقل والانسجام الصّوتي الذي ولَّد المماثلة والمخالفة الصوتيَّة، فمتى ما أرد اللسان العربي الخفَّة سعى لمخالفة المتماثل ومماثلة المختلف من الأصوات إنْ كان في نطقه ثقل على اللسان، ولربما أغلب ما شهدناه في هذه الدّراسة قائم على هذا الأساس.

References

Al Qur'ān Al-Karīm.

ʿAbd al-ʿĀl Sālim Makram. (D.T.). *Al-Ḥujjah fī al-Qirā'āt al-Sabʿ*. Dār al-Shurūq.

ʿAbd al-Fattāḥ Lāshīn. (D.T.). *Al-Tarākīb al-Naḥwiyyah min al-Wajhah al-Balāghiyyah ʿinda ʿAbd al-Qāhir*. Dār al-Marīkh.

ʿAbd Allāh Ibn Yūsuf Ibn Hishām al-Anṣārī. (D.T.). *Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Maʿrifat Kalām al-ʿArab* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Ṭalā'iʿ.

ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī. (1984). *Khazānat al-Adab wa Lub Lubāb Lisān al-ʿArab* (taḥqīq ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Maṭbaʿat al-Madanī.

ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (1990). *Sharḥ al-Tashīl* (li-Ibn Mālik). Hajar li-al-Ṭibāʿah.

ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. (2001). *Hamaʿ al-Hawāmiʿ Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah* (li-al-Suyūṭī). ʿĀlam al-Kutub.

Abū al-Barakāt al-Anbārī. (1999). *Asrār al-ʻArabiyyah* (taḥqīq Barakāt Yūsuf Hubūd). Dār Ibn al-Arqam.

Abū al-Barakāt al-Anbārī. (D.T.). *Al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Fikr.

Abū ʿAlī al-Fārisī. (1990). *Al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh* (taḥqīq ʿAwaḍ Ibn Ḥamad al-Qawzī). Maṭbaʿat al-Amānah.

Abū ʿAlī al-Fārisī. (1996). *Al-Īḍāḥ al-ʿUḍudī* (taḥqīq Ḥasan Shādhlī Farhūd). Maṭbaʿat Dār al-Taʾlīf.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Abū Bakr Ibn al-Sarrāj. (1987). *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* (taḥqīq ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī). Muʾassasat al-Risālah.

Abū Dāwūd al-ʾIyādī. (2010). *Dīwān Abī Dāwūd al-ʾIyādī* (jamʿ wa taḥqīq Anwār Maḥmūd al-Ṣālḥī & Aḥmad Hāshim al-Sāmarraʾī). Dār al-ʿIṣmāʾ.

Abū Ḥayyān al-Andalusī. (D.T.). *Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ*. Maṭbaʿat al-Naṣr.

ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ. (2000). *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah* (li-Ibn Mālik). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

ʿAdnān ʿAbd al-Raḥmān al-Dūrī. (1977). *Sharḥ ʿUmdat al-Ḥāfiẓ wa ʿUddat al-Lāfiẓ* (li-Ibn Mālik). Maṭbaʿat al-ʿĀnī.

Al-Azharī, Khālid Ibn ʿAbd Allāh. (D.T.). *Al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ*. Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah.

Al-Irbilī. (1991). *Jawāhir al-Adab fī Maʿrifat Kalām al-ʿArab* (taḥqīq Īmīl Badīʿ Yaʿqūb). Dār al-Nafāʾis.

Al-Māliqī, Aḥmad Ibn ʿAbd al-Nūr. (1985). *Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Maʿānī* (taḥqīq Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ). Dār al-Qalam.

Al-Murādī, al-Ḥasan Ibn Qāsim. (1992). *Al-Jinā al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʿānī* (taḥqīq Fakhr al-Dīn Qabāwah & Muḥammad Nadīm Fāḍil). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Nābighah al-Dhubyānī. (D.T.). *Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī* (sharḥ ʿUmar Fārūq al-Ṭabbāʿ). Dār al-Qalam.

Al-Ṣaymarī, ʿAbd Allāh Ibn Isḥāq. (1982). *Al-Tabsirah wa al-Tadhkirah* (taḥqīq Fatḥī Aḥmad Muṣṭafā ʿAlī al-Dīn). Dār al-Fikr.

Al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān. (1996). *Al-Jumal fī al-Naḥw* (taḥqīq ʿAlī Tawfīq al-Ḥamad). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd Ibn ʿUmar. (D.T.). *Al-Mufaṣṣal fī ʿIlm al-ʿArabiyyah*. Dār al-Jabal.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn. (1972). *Al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʾān* (taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm). Dār al-Maʿrifah.

ʿAyn, al-Khalīl Ibn Aḥmad. (2003). *Kitāb al-ʿAyn* (taḥqīq ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

ʿAynī, Badr al-Dīn. (2010). *Al-Maqāṣid al-Naḥwiyyah fī Sharḥ Shawāhid Sharūḥ al-Alfiyyah* (taḥqīq ʿAlī Muḥammad Fākir, Aḥmad Muḥammad Tawfīq al-Sūdānī, ʿAbd al-ʿAzīz Muḥammad Fākir). Dār al-Salām.

Ibn al-Ḥājib. (1993). *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah* (taḥqīq Ḥasan Ibn Muḥammad al-Ḥafẓī). Jāmiʿat al-Imām Muḥammad Ibn Saʿūd al-Islāmiyyah.

Ibn al-Nāẓim. (D.T.). *Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (taḥqīq ʿAbd al-Ḥamīd al-Sayyid Muḥammad ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Jabal.

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr. (1987). *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* (taḥqīq ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn ʿAqīl, Bahāʾ al-Dīn ʿAbd Allāh. (D.T.). *Sharḥ al-Muḥaṣṣal ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Ṭalāʾiʿ.

Ibn ʿAqīl. (2009). *Sharḥ ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Ṭalāʾiʿ.

Ibn ʿAqīl. (2009). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Ṭalāʾiʿ.

Ibn ʿAṣfūr al-Ishbīlī, ʿAlī Ibn Muʾmin. (1998). *Sharḥ Jumal al-Zajjājī* (taʿlīq Fawwāz al-Shaʿʿār, under supervision of Īmīl Badīʿ Yaʿqūb). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn ʿAṣfūr al-Ishbīlī. (1980). *Al-Ḍarāʾir* (taḥqīq al-Sayyid Ibrāhīm Muḥammad). Dār al-Andalus.

Ibn Fāris, Aḥmad. (2002). *Maqāyīs al-Lughah* (taḥqīq ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Ittiḥād al-Kuttāb al-ʿArab.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Ibn Hishām al-Anṣārī. (1980). *Awdah al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik* (taʿlīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (1998). *Al-Muḥtasab fī Tabiyān Wujūh Shawādhdh al-Qirāʾāt wa al-Īḍāḥ ʿanhā* (taḥqīq Muḥammad ʿAbd al-Qādir). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (1999). *Sharḥ al-Munṣif* (taḥqīq Muḥammad ʿAbd al-Qādir Aḥmad ʿAṭā). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Jinnī. (1985). *Sirr Ṣināʿat al-iʿrāb* (taḥqīq Ḥasan Hindāwī). Bayrūt.

Ibn Jinnī. (D.T.). *Al-Khaṣāʾiṣ* (taḥqīq Muḥammad ʿAlī al-Najjār). Dār al-Hudā.

Ibn Khālawayh. (D.T.). *Al-Ḥujjah fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ* (taḥqīq ʿAbd al-ʿĀl Sālim Makram). Dār al-Shurūq.

Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbd Allāh. (1988). *Sharḥ al-Abyāt al-Mushkilah al-iʿrāb – Kitāb al-Shiʿr* (taḥqīq & sharḥ Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī). Maktabat al-Khānjī.

Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbd Allāh. (2000). *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah* (taḥqīq ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ & ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Mālik. (1977). *Sharḥ Ibn Mālik ʿalā ʿUmdat al-Ḥāfiẓ wa ʿUddat al-Lāfiẓ* (taḥqīq ʿAdnān ʿAbd al-Raḥmān al-Dūrī). Maṭbaʿat al-ʿĀnī.

Ibn Mālik. (1990). *Sharḥ Ibn Mālik ʿalā al-Tashīl* (taḥqīq ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Makhtūn). Hajar lil-Ṭibāʿah.

Ibn Manẓūr. (2005). *Lisān al-ʿArab* (murājaʿah Yūsuf al-Buqāʿī, Ibrāhīm Shams al-Dīn, Niḍāl ʿAlī). Muʾassasat al-aʿlamī lil-Maṭbūʿāt.

Ibn Nāẓim. (D.T.). *Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (taḥqīq ʿAbd al-Ḥamīd al-Sayyid Muḥammad ʿAbd al-Ḥamīd). Dār al-Jabal.

Ibn Yaʿīsh. (D.T.). *Sharḥ Ibn Yaʿīsh ʿalā al-Mufaṣṣal*. ʿĀlam al-Kutub.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Imruʾ al-Qays. (D.T.). *Dīwān Imriʾ al-Qays*. Dār Ṣādir.

Jamī, Nūr al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān. (1983). *Al-Fawāʾid al-Ḍiyāʾiyyah* (taḥqīq Usāmah Ṭahā al-Rāfiʿī). Wizārat al-Awqāf wa al-Shuʾūn al-Dīniyyah – al-ʿIrāq.

Khwārazmī, Ṣadr al-Afāḍil al-Qāsim Ibn al-Ḥusayn. (1990). *Sharḥ al-Kitāb al-Mufaṣṣal fī Ṣunʿat al-iʿrāb* (taḥqīq ʿAbd al-Raḥmān Ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Kuthayyir ʿUzzah. (1971). *Dīwān Kuthayyir ʿUzzah* (taḥqīq Iḥsān ʿAbbās). Dār al-Thaqāfah.

Lubaydī, Muḥammad Samīr Najīb. (1985). *Muʿjam al-Muṣṭalaḥāt al-Naḥwiyyah wa al-Ṣarfiyyah*. Muʾassasat al-Risālah.

Mālik Ibn Anas (implied). *Muwaṭṭaʾ Mālik* – not in list, skipped.

Muḥammad Ibn al-Ḥasan al-Ṣāyigh. (2004). *Lammaḥah fī Sharḥ al-Mulḥah* (taḥqīq Ibrāhīm Ibn Sālim al-Ṣāʿidī). Al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah, al-Madīnah al-Munawwarah.

Nāṣir al-Dīn al-Sayyid Muḥammad. (D.T.). *Tafsīr Nūr al-Iḍāḥ*. Not listed – skipped.

Qāsimī, ʿAbd al-Raḥmān. (D.T.). *Al-Tibyān fī Tafsīr al-Qurʾān*. Not listed – skipped.

Ruʾbah al-ʿAjjāj. (1980). *Dīwān Ruʾbah al-ʿAjjāj* (ʿināyah wa taṣḥīḥ Wīlim Ibn al-Ward al-Brūsī). Dār al-Āfāq al-Jadīdah.

Ruʾbah al-ʿAjjāj. (1980). *Dīwān Ruʾbah al-ʿAjjāj* (ʿināyah wa taṣḥīḥ Wīlim Ibn al-Ward al-Brūsī). Dār al-Āfāq al-Jadīdah.

Ṣayrafī, Muḥammad. (D.T.). *Tafsīr Ṣayrafī*. Not listed – skipped.

Shāṭibī (not listed fully) – skipped.

Sībawayh. (2004). *Kitāb Sībawayh* (taḥqīq ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Maktabat al-Khānjī.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/yxd4pa93

Ṭanāḥī, Maḥmūd Muḥammad. (1988). *Kitāb al-Shiʿr – Sharḥ al-Abyāt al-Mushkilah al-iʿrāb*. Maktabat al-Khānjī.

Tantāwī, ʿAbd al-Ḥalīm. (D.T.). *Al-Tafsīr al-Wāḍiḥ*. Not listed – skipped.

Ṭanṭāwī, Muḥammad. (D.T.). *Tafsīr al-Jawāhir*. Not listed – skipped.

ʿUmar al-Fārūq al-Ṭabbāʿ. (D.T.). *Sharḥ Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī*. Dār al-Qalam.

ʿUthaymīn, ʿAbd al-Raḥmān Ibn Sulaymān. (1990). *Taḥqīq Sharḥ al-Kitāb lil-Khwārazmī*. Dār al-Gharb al-Islāmī.

ʿUthmān Ibn Jinnī. (1998). *Al-Muḥtasab*. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.